تسويق الحمضيات تشغل مجلس المحافظة

نقيب أطباء اللاذقية يوضح لـ«الوطن» حقيقة انتشار فيروس كورونا: الوضع مطمئن إلى حد ما

اللاذقية - عبير محمود

شدد معظم أعضاء مجلس محافظة اللاذقية على ضرورة ضبط الأسواق وتوفير المحروقات بأيام العطلة، إضافة لمطالبتهم بتقديم دعم أكبر لمحصول الحمضيات من الجهات الحكومية باعتباره المحصول الرئيسي للمحافظة وتعتاش منه نحو ٤٥ ألف عائلة.

وخلال مناقشة الواقع الزراعي وأمور الأسواق وما يتعلق بالأسرة التموينية وفق جدول أعمال المجلس بدورته العادية الأولى لعام ٢٠٢٤، ركزت أبرز المداخلات على أهمية وضع ضوابط لأسعار المواد في الأسواق وتسويق أكبر كميات ممكنة من محصول الحمضيات داخلياً وخارجياً.

وأكد رئيس المجلس تيسير حبيب لـ«الوطن»، أهمية الطروحات كافة ونقل معاناة المواطنين خاصة الفلاحين فيما يخص ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من أسمدة وغيرها، مشيراً إلى متابعة المقترحات مع الجهات المعنية والعمل على إيجاد حلول وفق الإمكانيات.

وأشار حبيب إلى رفع عدة توصيات مهمة خلال الجلسة الأخيرة من الدورة الحالية، ومنها توصية لتسمية محصول الحمضيات محصول إستراتيجي وتوصية لإنشاء معمل للأعلاف في اللاذقية، وتوصية لمنح قروض ميسرة للمنتج الزراعي، وتوصية لتخصيص وسائل النقل بكميات من المحروقات للعمل أيام الجمع، وتوصية إعادة عملية شق وتنفيذ الطرقات الزراعية إلى مديرية الزراعة بدلاً عن مديرية الخدمات الفنية.

رئيس لجنة العلاقات العامة في المجلس ثائر سعيد بيّن لـ«الوطن»، أهمية التوصيات وخاصة فيما يتعلق بتسمية محصول الحمضيات محصولاً استراتيجياً ما يعني تقديم مزايا عدة للمزارعين بهذا المجال ومنها الإعفاءات والرسوم وللأسمدة وتأمين مستلزمات الإنتاج بشكل عام.

بدوره، أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن» أن تسويق محصول الحمضيات هو الشغل الشاغل في المحافظة بالفترة الحالية، وهو أمر يتم على مستوى فريق عمل حكومي متكامل.

وذكر دوبا أنه طالما الإنتاج يفوق حاجة القطر فالأمر يتطلب تسهيلات للتسويق الخارجي لينعكس إيجاباً على واقع هذه الزراعة، في حين أن العكس يؤدي إلى خسائر لدى المزارعين.

واعتبر أن زراعة الحمضيات مكلفة ولا تتحمل الخسارات المتتالية وهناك تراجع بإنتاج جودة المادة والمساحات لعدم قدرة المزارع على تقديم كل الخدمات للشجرة وهذا أمر مخيف لتدني الإنتاج والمساحة على مستوى زراعة الحمضيات في المحافظة.

مدير فرع المؤسسة «السورية للتجارة» محمد سلمان أكد لـ«الوطن»، استمرار استجرار محصول الحمضيات من المزارعين، مبيناً أنه تم استجرار ١٨٣٠ طناً حتى تاريخه.

وذكر سلمان أنه تم تصدير ٥ برادات محملة بالحمضيات إلى خارج القطر، مشيراً إلى جهوزية أسطول المؤسسة وكافة الآليات حتى انتهاء عملية التسويق.

وكان عدد من أعضاء مجلس محافظة اللاذقية تساءل في جلسة أمس الأول عن حقيقة عودة فيروس كورونا في ظل انتشار موجات من الكريب والرشح خلال الفترة الحالية.

وخلال جدول أعمال الجلسة الثالثة للمجلس بدورته العادية الأولى للعام الجاري، طالب أعضاء بضرورة التوعية حول الإجراءات اللازم اتباعها للوقاية من المتحور الجديد لكورونا في حال وجوده، وتوفير المواد الطبية اللازمة بالصيدليات لزوم العلاج وأن تكون بأسعار مناسبة.

وطرحت عدة مداخلات إمكانية توفير أدوية ولقاح الكريب في المشافي العامة والمراكز الصحية في ظل ارتفاع أسعار الأدوية بشكل عام.

وبعد رده على المداخلات، أكد نقيب الأطباء في اللاذقية الدكتور منذر بغداد لـ«الوطن»، أن المتحور الجديد لفيروس كورونا ظهر في مناطق مختلفة من العالم منها في أوروبا وآسيا وإفريقيا، وكذلك في سورية، مؤكداً أن الوضع مطمئن إلى حد ما بالنسبة للحالات المصابة مقارنة بالإصابات بفيروس كورونا خلال السنوات السابقة.

وعن حقيقة وجود حالات وفيات بكورونا، قال بغداد: لم نبلغ بوجود أي وفاة بفعل كورونا بالوقت الحالي، لافتاً إلى أنه قد تسجل بعض الوفيات نتيجة إنتانات رئوية أو اختلاطات وهي حالات موجودة دائماً خاصة في الشتاء تحدث إنتانات فيروسية وقد تختلط وتحدث مشاكل في حال كان المريض يعاني من أمراض مزمنة أو ضعف بجهازه المناعي وبالتالي مهددة حياته بالخطر بفعل أي فيروس كريب قوي، على حين إن كانت مناعته قوية فإنه لا يتأثر بالفيروس.

وأردف بأن الحالات التي يتم تشخيصها حالياً مطمئنة أكثر وغير مخيفة وقسم قليل منها احتاج لأجهزة التنفس الاصطناعي، مبيناً أن فيروس المتحور الجديد من كورونا، يمتاز بسرعة الانتشار وفترة حضانة أقل من الفيروس السابق.

وأضاف بغداد: إن فصل الشتاء عموماً هو فصل الأمراض الفيروسية، وينتشر فيه الرشح والأنفلونزا، وظهرت أعراض شديدة لحالات الرشح التي زادت وراجعت المشافي والمؤسسات الصحية مؤخراً ومن خلال تواصلنا مع مديرية الصحة والمشافي الحكومية تبيّن أن عدد كبير من المراجعين يشكون من حالات الرشح ولكن ليس كل حالة هي كورونا كما أنها ليست بنفس الشدة التي ظهرت خلال الفترات السابقة، فقد كانت أشد وقسم كبير منها كان بحاجة للتنفس الاصطناعي وأثرت على الجهاز المناعي والكلوي وتخثر الدم وإضطرابات بالتحاليل وأجهزة الجسم المختلفة.

واعتبر بغداد أن فيروس كورونا موجود كزمرة فيروسية ومشكلته في قدرته الكبيرة على التغيير وبالتالي يصعب على الجهاز المناعي مواجهته ومقاومته في حال كان ضعيفاً إذ يغير الفيروس شيفرته الوراثية ويعاني الجهاز المناعي من خلق مضادات للشيفرة ويمكن أن يغير نفسه عدة مرات ما يسبب التعب للجهاز المناعي للإنسان ويصبح غير قادر على مقاومته.

وحول توافر وجدوى لقاح كورونا، قال بغداد: لقاحات مضادة للفيروسات موجودة منذ زمن ومنها لقاح الكريب الذي ننصح المواطنين بالعودة إليه خاصة لكبار السن، مشيراً إلى أهمية أخذ اللقاح في شهر أيلول الذي تكثر فيه أعراض الكريب والجائحات.

وشدد نقيب الأطباء على ضرورة التزام معايير الوقاية والاهتمام بالنظافة الشخصية بشكل كبير للحد ومنع انتشار أي فيروس خاصة خلال فترة الشتاء من كل عام.

غرف النوم تتجاوز ٤٠ مليوناً بطرطوس

الجمعية الحرفية لـ«الوطن»: بسبب الاحتكار في استيراد الخشب وقلة الكميات في الأسواق!

طرطوس ــ ربا أحمد

ارتفاع كبير شهدته أسعار الخشب في محافظة طرطوس كمادة أولية فكانت نتائجه كارثية على أسعار الأثاث المنزلي، حيث أكد عدد من النجارين أن سعر غرفة النوم يصل اليوم كحد أدنى إلى ٤٠ مليون ليرة إن كانت مصنوعة من الخشب وقد تبلغ ٦٠ مليون ليرة وهو رقم كبير على الشبان اليوم ويعود ذلك إلى ارتفاع سعر متر خشب السويد إلى ١٤ مليوناً والسنديان إلى ٢٣ مليوناً وخشب الزان إلى ١٠ ملايين.

وهذا الأمر جعل معظم الزبائن يتجهون إلى أنواع الخشب الأقل جودة والمصنوع من الميلامين حيث يبلغ سعر المتر ٣٥٠ ألفاً والمعاكس الماليزي ٢٠٠ ألف واللاتيه ٤٠٠ ألف والفورميجا ٢٥٠ ألفاً للوح الواحد.

وأشار النجارون إلى ارتفاع تكلفة تفصيل المطابخ بشكل كبير لتصل إلى ١٠ ملايين وفقاً لحجم المطبخ، وغرف الصالون تصل إلى ٥ ملايين لترافقها الأقمشة واليد العاملة فتتجاوز ١٠ ملايين ليرة.

كل ذلك أدى بشكل كبير إلى تراجع الطلب، فالمنطقة الصناعية بطرطوس تشتكي قلة العمل ولاسيما بعد ارتفاع أسعار المازوت الأخير وارتفاع أجور النقل الذي رافقه ارتفاع بأسعار البضائع علماً أن معظمها مستورد عن طريق لبنان، ما أدى إلى تدرج ارتفاعها بنسبة ٤٠ بالمئة في الآونة الأخيرة نتيجة تغير سعر الصرف في المصرف المركزي.

وأضاف أصحاب المهن: إن الإكسسوار المرافق لعمل النجارين زاد بطريقة غير مقبولة كسحابات الدروج وقبضات الأبواب سواء لغرف النوم أو المطابخ بحيث أصبحت تكلفة أي غرفة من الإكسسوارات تتجاوز المليونين لتزيد الطين بلة وليصبح الأثاث المنزلي حملاً ثقيلاً على الزبون عامة والشباب القادمين على الزواج خاصة.

رئيس جمعية النجارين في اتحاد الحرفيين بطرطوس بشار عبود أكد لـ«الوطن» أن السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار الخشب بمحافظة طرطوس هو الاحتكار في استيراد المادة وعدم المنافسة لأن ذلك أدى إلى قلة كمية البضاعة المستوردة والمتوافرة في السوق، فهي لا تغطي الحاجة ما أدى إلى زيادة نسبة الربح إلى ١٥ بالمئة على حين كان من المفترض ألا تتجاوز ٧ بالمئة وإضافة إلى ذلك ارتفاع أجور اليد العاملة ومستلزمات العمل من كهرباء وضرائب ومحال مستأجرة في المنطقة الصناعية والتي باتت تصل إلى عشرات الملايين في السنة، كل ذلك نتج عنه ارتفاع أسعار الأثاث المنزلي وتعطل العمل لعدم وجود زبائن قادرة على دفع تلك المبالغ المرتفعة.

وأشار عبود إلى أن النجارين اليوم يتجهون إلى استخدام بدائل الخشب كمادة الـMDF أي الفيحاء والتي لا عمر لها بحيث يضعها النجار في منزل الزبون ويخبره بعدم مسؤوليته عنها إضافة إلى مواد الفورميكا والقشر وكل ذلك لتخفيض سعر الأثاث للزبائن.

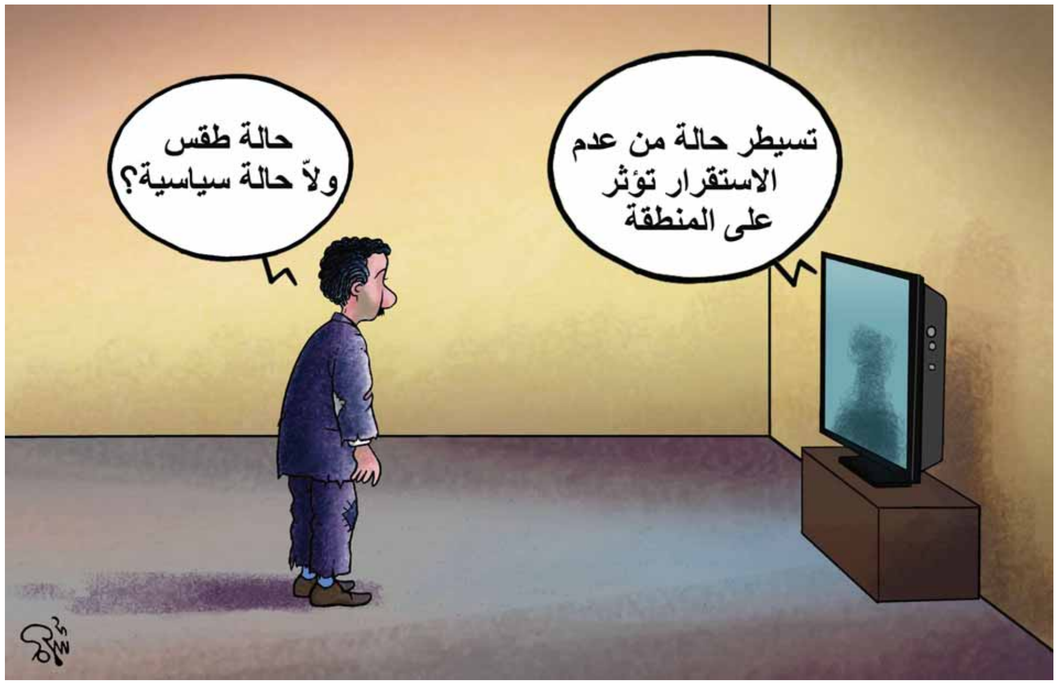

٦٩٥ ألف خدمة قدمتها مراكز خدمة المواطن في حماة العام الماضي

مدير التقانة والمعلوماتية لـ«الوطن»: إحداث ٣ مراكز جديدة بخطة العام ٢٠٢٤

حماة- محمد أحمد خبازي

يطالب المواطنون في العديد من مناطق محافظة حماة التي ليس فيها مراكز خدمة مواطن، بإحداث مثل هذه المراكز في مناطقهم أسوة بحماة ومصياف والسقيلبية، لتخفف عنهم أعباء الحصول على الأوراق الثبوتية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية، وليتمكنوا من إنجاز معاملاتهم بوحدات الإدارة المحلية والأحوال المدنية وتسديد الرسوم والفواتير بالسرعة القصوى ومن دون تكاليف إضافية لمعقبي المعاملات وغيرهم.

وأكد المواطنون أنه من الضروري إحداث مراكز خدمة مواطن في مناطقهم وخصوصاً بمحردة لتخديم المدينة وريفها، وفي صوران لتخديم الريف الشمالي المحرر من الإرهاب.

ومن جانبه، ورداً على أسئلة « الوطن » حول واقع مراكز خدمة المواطن بالمحافظة وإمكانية التوسع بإحداث مراكز جديدة بالمناطق المحرومة منها، بيّنَ مدير التقانة والمعلوماتية في الأمانة العامة للمحافظة فاتح بري، أن عدد مراكز خدمة المواطن في مدينة حماة هي ٥، وتقع ضمن مجلس مدينة حماة، وفي أحياء الأندلس والفيحاء وجنوب الملعب والشهباء، ويضاف إليها مركزان في مدينتي مصياف والسقيلبية.

وتقدم فيها خدمات مجلس مدينة حماة، وخدمات الشؤون المدنية، والسجل العدلي وغير موظف، وتسديد فواتير الكهرباء والمياه والهاتف. وأوضح أنه حالياً وضمن مركز خدمة المواطن بمجلس مدينة حماة يتم تقديم خدمات مديرية المصالح العقارية بالإضافة للخدمات المذكورة سابقاً.

وقد بلغ إجمالي عدد الخدمات المقدمة ضمن مراكز خدمة المواطن خلال العام الماضي، ٢٦٢١٠٠ خدمة، يضاف لها ٢٣٣٥٧٣ تصديق وثائق في المكتب القنصلي بحماة ليصبح الإجمالي العام ٦٩٥٦٧٣ خدمة.

ولفت بري إلى أن هذه الأرقام تؤكد أهمية التقانة والمعلوماتية المطبقة في هذه المراكز في حياة المواطنين اليومية، التي أحدثتها الحكومة بهدف تبسيط الإجراءات وتخفيف العبء عن المواطنين من حيث الوقت والجهد، حيث يستطيع المواطن الحصول على الخدمات المذكورة بسرعة قياسية، وكذلك تخفيف الضغط عن الجهات العامة صاحبة العلاقة.

«مركز سلمية جاهز كبناء وتم الإعلان عن التجهيزات»

وذكر بري أنه لحل مشكلة التقنين الكهربائي، ولتستطيع المراكز تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون من دون توقف أو انقطاع، تم تجهيز كل المراكز المذكورة بالطاقة الشمسية التي تكفي لعملها من دون تكبيد المواطن معاناة الانتظار أو مراجعتها في يوم آخر، ونتيجة لذلك زاد الضغط عليها لكون جميع الخدمات تقدم في مركز واحد، وهو ما وفر عناء التنقل على المواطن بين الجهات صاحبة العلاقة للحصول على الخدمات المتنوعة بالإضافة لجعل حركة التنقل للمعاملات وليس للمواطنين.

فعلى سبيل المثال إضافة خدمات المصالح العقارية ضمن مركز مجلس مدينة حماة، أتاح للمواطن الحصول على وثيقة بيان عقاري، المطلوبة كإحدى الوثائق لمنح التراخيص وكذلك عقود الإيجار، التي يحصل المواطن عليها من دون الحاجة للخروج من المركز الذي يتم فيه تقديم كل الأوراق المطلوبة لتنظيم عقود الإيجار.

وأما فيما يتعلق بمركز خدمة المواطن في مدينة سلمية، فبيّنَ بري أنه تم الانتهاء من أعمال البناء والإكساء للمركز، وتم الإعلان عن التجهيزات الحاسوبية والمكتبية.

وعن إمكانية إحداث مراكز جديدة ببعض المناطق، ذكر بري أنه ضمن خطة التوسع بالمراكز للعام ٢٠٢٤ تم وضع إحداث مراكز في محردة وسلحب بريف حماة الغربي وقمحانة بالريف الشمالي.